

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٦٢

الجمعة، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيدة فرايزر (مالطة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نينزيا
 إكوادور السيد بيريس لوسي
 ألبانيا السيد خوجة
 الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
 البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
 سويسرا السيدة بيرسيفيل
 الصين السيد جانغ جون
 غابون السيدة كومبي ميسامبو
 غانا السيد أغيمان
 فرنسا السيد دو ريفيير
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
 موزامبيق السيد أفونسو
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز
 اليابان السيد إشيكانبي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-05026 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وبيلا روس إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميروسلاف يينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ وسعادة السيد مارتن سايدك، الممثل الخاص المعني بمفاوضات مينسك لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد يينتشا.

السيد يينتشا (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم قبل أسبوع واحد بالضبط من مرور عام على غزو روسيا لأوكرانيا. ورغم ما شهدناه من معاناة ودمار هائلين خلال العام الماضي، فإن اليوم يذكّرنا أيضا بأن النزاع المسلح في أوكرانيا مستمر منذ عام ٢٠١٤. وقد قدمت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع نفسه قبل عام بالضبط (انظر S/PV.8968). وقد حذرت من زيادة التوترات فيما يتعلق بأوكرانيا وذكّرت جميع المعنيين بالحاجة الملحة للاستفادة الكاملة من الأطر القائمة للحيلولة دون حدوث تصعيد.

يعلم أعضاء مجلس الأمن أن الأمم المتحدة، في السنوات الثماني الماضية، لم تكن رسميا جزءا من أي آلية تتعلق بعملية السلام في أوكرانيا، من قبيل صيغة نورماندي. ولم توجه الدعوة إلى الأمم المتحدة للمشاركة في مختلف المفاوضات في مينسك، أو في اتفاقات

عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ذاتها. ولم تشارك الأمم المتحدة أيضا في جهود التنفيذ التي قادتتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فريق الاتصال الثلاثي.

والمشاركون مباشرة في العملية وتنفيذها في موقع أفضل لتقييم الإنجازات والتحديات في إدارة هذه العملية. فقد انعكست جدية العملية في الجهود المبذولة في العديد من الاجتماعات والمناقشات، بما في ذلك على مستوى القادة في صيغة نورماندي، وكذلك في الاجتماعات المنتظمة للأفرقة العاملة التابعة لفريق الاتصال الثلاثي التي تغطي المسائل السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية التي تندرج ضمن نطاق الاتفاقات.

وبالرغم من عدم اضطلاع الأمم المتحدة بأي دور رسمي في إطار عملية مينسك، فإنها لم تبرح على مر السنين تقدم دعمها الكامل لتنفيذ اتفاقات مينسك والتدابير ذات الصلة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) والبيان الرئاسي المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/PRST/2018/12). وقد أعربت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا عن دعمها السياسي الكامل لجميع المشاركين في صيغة نورماندي وغيرها من الجهود الدبلوماسية.

وتمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، قدمت المنظمة الدعم، عند الطلب وعند الاقتضاء، إلى بعض الأفرقة العاملة في إطار فريق الاتصال الثلاثي الذي تقوده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبالمثل، تشاطرت الأمم المتحدة ممارساتها العالمية وقدمت دعما من الخبراء لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شرق أوكرانيا، بما في ذلك الدعم المتصل بالمسائل المتعلقة برصد وقف إطلاق النار، والمرأة والسلام والأمن، فضلا عن مجالات أخرى. وعلى أرض الواقع، دأب فريق الأمم المتحدة القطري على التنسيق مع بعثة الرصد الخاصة هذه بشأن المسائل الأمنية والإنسانية والمسائل المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة من أجل تقديم المساعدة إلى جميع المجتمعات

جميع الأطراف، وحذرت في الوقت نفسه جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من مخاطر التقاعس فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك ومخاطر إبقاء الصراع دون حل. واغتيمت الأمم المتحدة أيضا جميع الفرص، بما في ذلك أمام المجلس، لحث جميع الأطراف على تجنب أي خطوات انفرادية يمكن أن تفاقم الانقسام أو تحيد عن روح الاتفاقات ونصها.

وقد حذر الأمين العام، في تعليقاته أثناء المناقشة المفتوحة بشأن النزاعات في أوروبا، من اعتبار السلام والرخاء الأوروبيين أمرا مفروغا منه (انظر S/PV.7886). وذكر أيضا أنه إلى أن يتم توقيع وتنفيذ اتفاقات للسلام يظل خطر تجدد العنف قائما. وهذا أيضا ما تعلمناه من تجربة عملية مينسك - فالسلام ليس مجرد توقيع على اتفاق. نحن بحاجة إلى سلام مستدام وقابل للتنفيذ يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظرا لتعقيد السياق الحالي في أوكرانيا، ولكن أيضا فيما يتعلق بآثاره على مستقبل الهيكل الأمني الأوروبي، بل والنظام الدولي ذاته. إن تحقيق السلام المستدام يتطلب عملية شاملة وشفافة ومجدية، يدعمها إطار قابل للاستمرار، وهو ما نفتقده حاليا. وينبغي لأي عملية حقيقية أن تأتي بمشاركة كاملة ومتساوية للمرأة وأن تأخذ في الاعتبار آراء عموم السكان والمجتمع المدني. وكما أكد الأمين العام من جديد، فإن الأمم المتحدة مستعدة لدعم جميع الجهود الهادفة من أجل إحلال السلام في أوكرانيا، تمشيا مع الميثاق والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ساجديك.

السيد ساجديك (تكلم بالإنكليزية): بعد قرابة أربع سنوات من مداخلتني السابقة (انظر S/PV.8516)، يشرفني الآن مرة أخرى أن أخاطب هذه الهيئة وأن أعرض خبراتي في عملية مفاوضات مينسك، بصفتي الممثل الخاص السابق لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي - وهو المنصب الذي شغلته من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩.

المحلية المحتاجة. ونظل ممتتين لتعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد.

وقد ظلت الأمم المتحدة في الوقت نفسه، طوال تلك الفترة وحتى الآن، ثابتة في دعمها المبدئي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

لقد كان اندلاع النزاع المسلح في شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤، وحتى شباط/فبراير من العام الماضي، أكبر اختبار واجهته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال وجودها. وبالمثل، كان تصديدها غير مسبوق ويستحق التقدير. ومنذ إنشاء بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لهذه المنظمة، ومن خلال فريقها المكون من أكثر من ألف مراقب، قدمت البعثة معلومات بالغة الأهمية عن انتهاكات وقف إطلاق النار في الميدان، وفقا لولايتها المتمثلة في الحفاظ على الحوار وتخفيف حدة التوتر ومنع المزيد من التصعيد. وأود أن أشيد بالعمل الهام الذي قامت به قيادة بعثة الرصد الخاصة وموظفوها، في ظل ظروف بالغة الصعوبة في أغلب الأحيان، وذلك قبل أن توقف عملياتها.

وعلى الرغم من التحديات الأكبر الناجمة عن غزو روسيا لأوكرانيا العام الماضي وتفاقم التوترات في جميع أنحاء المنطقة، تظل هذه المنظمة طرفا فاعلا أساسيا في مجال الأمن الأوروبي. وفي هذا الصدد، أود التنكير بأن الجمعية العامة دعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في قرارها دإط - ١١/٤ المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، إلى دعم تهدئة الوضع الحالي والتوصل إلى حل سلمي للنزاع، مع احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. واتساقا مع الفصل الثامن من الميثاق، تواصل الأمم المتحدة العمل بطريقة تكاملية مع جميع المنظمات والآليات الإقليمية التي أنشئت للتصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في جميع أنحاء منطقة أوراسيا.

وقبل وقت طويل من تحول الوضع في أوكرانيا إلى المأساة الحالية، شددت الأمم المتحدة على أهمية الإرادة السياسية من جانب

وعلى الرغم من أنه كان ينبغي أن يدخل وقف شامل لإطلاق النار حيز التنفيذ في منتصف ليل ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، استمر القتال العنيف، لا سيما حول ديبالتسيفي، مما أثار قلقا كبيرا على المستوى الدولي. وقد انعكست هذه الشواغل أيضا في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي تدعو الفقرة ٣ منه "جميع الأطراف إلى أن تتفد بالكامل مجموعة التدابير"، بما في ذلك الوقف الشامل لإطلاق النار المنصوص عليه في هذه المجموعة".

ومع استمرار القتال العنيف طوال صيف عام ٢٠١٥، كانت جهودي الشخصية موجهة نحو الحد من الخسائر البشرية، وخاصة بين السكان المدنيين، والتوصل أخيرا إلى وقف إطلاق النار. وحدث ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار في بداية العام الدراسي العادي، والذي استمر لمدة أسبوعين تقريبا، وهو تقدم حقيقي، لأنه أظهر أن وقف إطلاق النار كان ممكنا. وتم الاتفاق على أنجح وقف لإطلاق النار وأكثرها فعالية بوساطة من خليفتي هايدي غراو في تموز/يوليه ٢٠٢٠، في ذروة جائحة مرض فيروس كورونا. وبفضل المهارات التفاوضية المتميزة لكبير المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنسق الفريق العامل المعني بالأمن، ارطغرل أباكان، وقّعت اتفاقات بشأن سحب الأسلحة الثقيلة وإزالة الألغام وفض الاشتباك في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. كما تم الاتفاق على مناطق فض الاشتباك تحت قيادة خالد شفيق، خليفة أباكان. وبالمناسبة، كان هو وأباكان، مثلي، ممثلين دائمين سابقين في نيويورك.

ومما يؤسف له أن الجانبين لم تكن لديهما الإرادة السياسية لتنفيذ تلك الاتفاقات. وكان لرصد التنفيذ من جانب بعثة الرصد الخاصة غير المسلحة حدوده، أولا وقبل كل شيء، نظرا لحجم العملية. ففي المتوسط، لم يكن هناك سوى حوالي ٧٥٠ مراقبا تابعا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا متمركزين في شرق أوكرانيا على جانبي خط التماس الذي يمتد لمسافة ٤٨٠ كيلومترا تقريبا، ناهيك عن عدم إمكانية الوصول إلى مناطق محددة، مثل الحدود الثنائية، وخاصة إلى بعض الأماكن في مناطق معينة من منطقة دونيتسك.

تصادف جلسة اليوم الذكرى السنوية الثامنة لاتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يعيد تأكيد، ضمن جملة أمور، الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والذي لا يؤيد مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ فحسب، بل ويرحب أيضا بإعلان قادة نورماندي الأربعة الصادر في نفس التاريخ والتزامهم المستمر بتنفيذ اتفاقات مينسك.

في إحاطتي السابقة لمجلس الأمن، شددت على أن الهدف النهائي لجهودنا يجب أن يكون التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، التي لا بديل لها. لقد كانت تلك هي قناعاتي طوال السنوات الأربع والنصف من عملي كمندوب رئيسي لفريق الاتصال الثلاثي. وكانت الأطراف الثلاثة لفريق الاتصال الثلاثي هي أوكرانيا والاتحاد الروسي والممثل الخاص. ووفقا للممارسة المتبعة، دُعي ممثلو مناطق معينة من دونيتسك ولوهانسك، خلال كل اجتماع من اجتماعات الفريق، إلى الانضمام إلى مداولاتهم، بناء على قرارات كل من الأطراف الثلاثة. وعندما استلمت المهمة من سلفتي - الدبلوماسية السويسرية هايدي تاغليافيني - في حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان العضو الأوكراني في فريق الاتصال الثلاثي هو الرئيس الثاني لأوكرانيا، ليونيد كوشما. وكان مدعوما من قبل مجموعة من السياسيين البارزين السابقين أو النشطين في بلده، مثل رئيس الوزراء السابق يهين مارشوك، والأمين السابق لمجلس الأمن القومي فولوديمير هوربولين، والرئيس السابق لإدارة السيد كوشما، فيكتور ميدفيدشوك - على سبيل ذكر أحد المناصب السابقة لهذا الأخير - ونائبة رئيس البرلمان، إيرينا غيراشينكو.

وعندما غادر ليونيد كوشما فريق الاتصال الثلاثي في عام ٢٠٢٠، تم استبداله بأول رئيس لأوكرانيا، ليونيد كرافتشوك، وهو أحد الموقعين على اتفاق بيلوفيجا وإعلان ألماتي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان العضو الروسي في الفريق هو السفير أزمات كولموخاميتوف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدر الرئيس بوتين قرارا بتعيين بوريس جريزلوف، رئيس مجلس الدوما السابق ووزير الداخلية السابق، لتمثيل روسيا في فريق الاتصال الثلاثي.

من الرئيس ماكرون، بلا كلل أن يضع الأساس القانوني للانتخابات المحلية، وكذلك لإصدار عفو عام. كما أدى دورا رئيسيا في الاعتماد النهائي لما تسمى "صيغة شتاينماير" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بشأن بدء نفاذ القانون الأوكراني المتعلق بالوضع الخاص لأجزاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك بعد إجراء الانتخابات المحلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تسنى الاتفاق على عملية تبادل كبيرة للمحتجزين بعد مفاوضات طويلة وصعبة. وتؤيد صيغة شتاينماير أيضا الدور المحوري لمجموعة رباعية نورماندي وتسوية الحالة في المناطق الشرقية من أوكرانيا من خلال تسوية سلمية، على النحو الوارد في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وكانت مفاوضات مينسك إحدى ركائز تلك الجهود. وخصّصت الركيزة الثانية لمجموعة رباعية نورماندي.

وفي ضوء جميع الجهود الدولية السابقة للتوصل إلى تسوية سلمية في شرق أوكرانيا، لا يسعني إلا أن أعرب في نهاية بياني عن صدمتي العميقة وخيبة أمني إزاء التطورات التي حدثت منذ ٢٤ شباط/فبراير من العام الماضي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سايدك على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل ثماني سنوات، في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي وافق على مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وجعل القرار تلك الاتفاقات الأساس القانوني الوحيد لحل النزاع الداخلي في أوكرانيا، ومن خلال مجلس الأمن، حظي بدعم المجتمع الدولي بأسره. ومنذ ذلك الحين، اجتمع المجلس بانتظام، وبمبادرة منا في المقام الأول، للنظر في تنفيذ اتفاقات مينسك. وفي عام ٢٠١٨، اعتمد البيان الرئاسي S/PRST/2018/12 دعما لتلك العملية. غير أن عملية مينسك فشلت وأصبحت فشلا واضحا لمجلس الأمن في مجال الدبلوماسية الوقائية، التي يصفها الكثيرون منا بأنها أحد أهم أهداف هذه الهيئة. ولا أعرف مواقف أعضاء المجلس الآخرين، ولكننا نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء ذلك. فذلك الأمر يقوض سلطة مجلس

وحدثت تطورات خطيرة في عام ٢٠١٧ تتعارض مع نص وروح اتفاقيات مينسك.

أولا، في آذار/مارس ٢٠١٧، قُطعت الروابط الاقتصادية عبر خط التماس بطريقة قاسية: الحصار والخطر الاقتصادي من جانب، وما يسمى بـ "الإدارة الخارجية" للشركات في الجانب الخاضع للولاية القضائية الأوكرانية من مناطق معينة، وكذلك إنهاء خدمات النقل بالسكك الحديدية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبعد تحذير مسبق، سحبت روسيا أعضاءها مما يسمى بالمركز المشترك للمراقبة والتنسيق، ومقره في مدينة سوليدار، في الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة من منطقة دونيتسك. وكان المركز يقوم بدور رئيسي فيما أسماه الإدارة اليومية للنزاع عبر خط التماس.

ومع اتساع الهوة بين الجانبين أكثر فأكثر، ركز منسقا الأفرقة العاملة الأمنية والاقتصادية والإنسانية - زميلاي للذان سبق وأن ذكرتهما، السيد أبابكان والسيد شفيق - وكذلك زميلاي من ألمانيا، السيد بير فيشر والسيد أولريش براندنبورغ، والسيد توني فريش من سويسرا، في جهودهم على تخفيف آثار الفجوة التي تزداد عمقا بين السكان على جانبي خط التماس.

وعملا بروح القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ركزنا على حماية المدنيين. وانخفض عدد الضحايا المدنيين بشكل كبير على مر السنين، حيث كان عام ٢٠١٩ هو العام الأول الذي لم يفقد فيه أي طفل حياته بسبب الأنشطة المتعلقة بالنزاع، حيث كانت الألغام والذخائر غير المنفجرة هي التهديد الأخطر والأكثر انتشارا بالقرب من خط التماس. كما ركزنا على تحسين إمكانية الحصول على مدفوعات المعاشات التقاعدية في أوكرانيا؛ وتوفير ظروف أكثر إنسانية عند نقاط العبور، خاصة بالنسبة لكبار السن؛ وإدارة المياه؛ والحفاظ على الخدمات الهاتفية عبر خط التماس.

وفي المجال السياسي، حاول السفير بيير موريل، الدبلوماسي الفرنسي البارز، الذي تسلم أمس وسام جوقة الشرف الوطني برتبة قائد

أنهت بعثة الرصد الخاصة، خلافا لولايتها، اتصالاتها محليا مع القيادة وغالبية المسؤولين في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، مطالبة إياهما بتأكيد ولأتهما لكيف علنا. غض مسؤولو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الطرف عن الكره المتزايد لروسيا في أوكرانيا ونزعة القومية الأوكرانية العدوانية. والحقائق التي كانت غير مريحة لكيف والقوات المسلحة الأوكرانية، مثل قتل المدنيين على يد التشكيلات الأوكرانية في دونباس، غالبا ما تم تبييضها أو إخفاؤها عن أعين عامة الناس في تقارير سرية.

ونتيجة لذلك، تحولت بعثة المراقبة الخاصة أساسا إلى أداة حزبية لحماية نظام كيف وممارسة الضغط على سلطات دونيتسك ولوغانسك، بدلا من الدخول في حوار. وقد عرضت هذه النهج للخطر جميع الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتيسير التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في شرق أوكرانيا. ألا يفهم السيد ساجديك، خبرته الواسعة، ذلك؟ ألا يدرك أنه بسبب تغطية إحداهما على الأخرى والكذب المتواصل، والتي أسندت فيها إلى هياكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا محددا جدا، تقوضت مصداقية المؤسسات الأوروبية المتعددة الأطراف وهبطت إلى مستوى منخفض للغاية؟ كيف ومتى وبأمر من أصبحوا رهائن للبولنديين الذين يعانون من رهاب روسيا بشكل فاضح، ودول البلطيق وغيرهم من الأوروبيين الجدد، الذين لم يخفوا خططهم لتقطيع أوصال روسيا والاستيلاء على مواردها الطبيعية؟ إذا كان أعضاء المجلس لا يصدقوني، فعليهم الاستماع إلى العضو البولندي في البرلمان الأوروبي أنا فوتيغا، التي نشرت بيانا حول هذا الموضوع على موقع Euractiv.

ونود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى دور هيئة أخرى أردنا أن نسمع قيادتها اليوم ولكننا للأسف لم نتمكن من ذلك. منذ بداية الأزمة الأوكرانية في عام ٢٠١٤، دفنت الأمانة رأسها في الرمال، واتخذت موقفا يشبه موقف النعامة. لم نسمع أي انتقاد مباشر لكيف من ممثليها، حتى عندما كانوا يشنون حربا حقيقية ضد مواطنيهم في المناطق الشرقية. ولم نسمع أي نداءات لإجراء حوار مباشر مع

الأمن الذي فشل في الاضطلاع بوظيفته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وأقترح أن نجري اليوم حديثا جادا لمعرفة ما حدث من أخطاء ولاستخلاص الدروس من الماضي.

وأود أن أطلب من شركائنا الغربيين السابقين، الذين اعتادوا أن يرددوا شعارات لتحميل روسيا المسؤولية عن جميع الأخطاء، أن يرفعوا أعينهم عن الأوراق التي أمامهم ويجيبوا على سؤال واحد بسيط. بينما يكررون كل عام في هذه القاعة دعمهم لعملية مينسك ويوقعون وثائق معنا، لماذا أخفوا نواياهم الحقيقية، وهم يعرفون جيدا أن عملية مينسك ليست سوى ستار للتغطية على إعادة تسليح نظام كيف وتحضيره للحرب ضد روسيا باسم مصالحهم الجيوسياسية؟

إن الاعترافات الأخيرة التي أدلى بها فرانسوا هولاند وأنجيلا ميركل وبوريس جونسون لا تدع مجالا للشك في أن الغرب كان يتظاهر فحسب بالقيام بعملية بناءة. وكشف تصريح الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ بأن الحلف كان يُحضر للحرب مع روسيا منذ عام ٢٠١٤ عن خطة للاحتواء الجيوسياسي وإضعاف بلدي، وهي خطة يحاولون تنفيذها أمام أعيننا. إن ما كشفه بيتر بوروشينكو وفولوديمير زيلينسكي يصف هذا المخطط الإجرامي ببلاغة شديدة. فالعناصر المكونة للجريمة واضحة، والدافع جلي. وكانت الطريقة المختارة هي إغراق مسامع المجتمع الدولي بادعاءات سخيفة بأن روسيا هي التي لا تنفذ اتفاقيات مينسك، بينما، كما يعلم الجميع، لم يتم ذكرها فيها.

ولدينا سؤال للسيد ساجديك، وأرجو منه، إذا أمكن، أن يجيب عليه بصراحة إن استطاع. هل تفهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل عام، وبعثة الرصد الخاصة التابعة لها إلى أوكرانيا بشكل خاص، أنهما ببساطة تستخدمان، إما علنا أو ضمنا، لغرض هذه التمثيلية الرخيصة؟ هل يفهمون ذنبهم ومسؤوليتهم في فيينا؟ وفي نهاية المطاف، أصبح من الواضح تماما الآن أن بعثة الرصد الخاصة فشلت في أداء مهامها.

وعلاوة على ذلك، انحنت بعثة الرصد الخاصة عموما في السنوات الأخيرة إلى نهج مسيسة جدا وانفرادية. فعلى سبيل المثال،

الأوروبي والأوروبي - الأطلسي مع روسيا، لأنه في رأيهم لا يمكن توجيه هذه الأنظمة إلا ضد روسيا. لم تعد لدينا ثقة فيهم، ولم يعد بإمكاننا أن نصدق أيا من وعودهم - فيما يتعلق بعدم توسع الناتو إلى الشرق، بالإضافة إلى عدم رغبتهم في التدخل في شؤوننا الداخلية ورغبتهم في العيش في سلام وحسن جوار.

لقد أثبتت الدول الغربية تماما أن من المستحيل التفاوض معها. وقد أظهروا مدى خطورتهم من خلال خلق خلية نازية جديدة ذات نزعة قومية على حدودنا ثم تحريكها. وقد تعلمنا الثمن الحقيقي لقيمهم بعد أن غصوا الطرف عن تشكيل الديكتاتورية الأكثر وحشية والأشد كرها لروسيا في أوكرانيا، مما أدى إلى تدمير أدنى مظهر من مظاهر حرية التعبير والآراء السياسية المعارضة. حتى الآن، ليس لدينا سبب للاعتقاد بأنهم قادرون على كسر هذه الحلقة المفرغة من الأكاذيب وخداع الذات. وكلما سمعنا منهم اليوم حكايات أطول، بما في ذلك أن روسيا لم تحترم اتفاقات مينسك، وهو ما يتعارض مع الحقائق الواضحة، زاد فهم الناس أنه لم يكن لدينا خيار سوى حماية بلدنا - حمايته من الغرب - بالإضافة إلى هويتنا ومستقبلنا.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلت بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد لأوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين، السيد ميروسلاف ينتشا، وكذلك السيد مارتن ساجديك، الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمفاوضات مينسك من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، على إحاطتهما.

إننا نعقد هذه الجلسة بشأن اتفاقات مينسك بعد عام ويوم واحد بالضبط على عقد الجلسة السابقة (انظر S/PV.8968)، التي أعربنا فيها عن مخاوفنا من التصعيد، وكذلك دعوتنا إلى تجنب ما لا يمكن إصلاحه. لقد مهدت اتفاقات مينسك الطريق لهدنة لوقف الأعمال العدائية واستعادة حدود أوكرانيا وتحسين الاستجابة الإنسانية. كما أرسى الأسس لسلام دائم يقوم على علاقات حسن الجوار والتبادل الاقتصادي من أجل الرخاء المشترك. وتتص تلك الاتفاقات، التي ينبغي التذكير بأن مجلس الأمن أقرها، على إيجاد حل سلمي شامل

دونباس، كما هو مطلوب في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ويُزعم أن الأمم المتحدة لا تملك السلطة للقيام بذلك. ولكن ما الذي يمنحه قرار مجلس الأمن الذي تم اتخاذه بالإجماع إن لم يكن السلطة؟

وفي الوقت نفسه، ومنذ اليوم الأول للعملية العسكرية الخاصة، واصلت الأمانة العامة، على خطى البلدان الغربية، نشر الكليشيات المعادية لروسيا وكيل الاتهامات المباشرة ضد روسيا بينما تدعي أنها تسترشد بقرارات الجمعية العامة، التي كانت - واسمحوا لي أن أشدد على ذلك - قرارات لم يتم اعتمادها بتوافق الآراء. ويتضمن أحدها إشارة إلى موقف الأمين العام، الذي يتعارض مع كل أوجه المنطق السليم وتقاليد الأمم المتحدة، وحتى مع مجرد قواعد اللياقة. وهذا ما توصل إليه مسؤولو الأمم المتحدة - تجاهلوا عمدا انتهاكات اتفاقات مينسك وامتنعوا عن التقييمات التي يمكن أن تغضب الغرب الجماعي. واليوم، يقول الكثيرون إن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي بالتأكيد دور الوساطة بين روسيا وأوكرانيا. ولكن بالنظر إلى كل ما ذكرته، هل يعتقد المجلس أن بوسعنا أن نثق في هذه الوساطة؟ أين هو الضمان بأن الأمانة العامة ستتصرف بشكل مختلف الآن؟

لقد ثبت أن الفشل في تنفيذ اتفاقات مينسك كان مأساة لأوكرانيا، نجمت عن السياسات الإجرامية للقيادة الأوكرانية، التي شجعها الغرب الجماعي. ونحن مقتنعون بأن الشعب الأوكراني لم يقدم بعد تقييمه لتلك الجرائم. بعد كل شيء، تم انتخاب الزعيم الحالي للبلد، السيد زيلينسكي، في عام ٢٠١٩ بأغلبية ملحوظة على وجه التحديد لأنه وعد البلد بالحوار الوطني وحماية اللغة الروسية والوثام بين الأعراق. ومع ذلك، بمجرد انتخابه، واصل مسار مواجهته مع روسيا، وتخلّى عن برنامجه الانتخابي من أجل خدمة الطموحات الجيوسياسية للغرب.

وأود الآن أن أخطب الأعضاء الغربيين في مجلس الأمن. من الواضح أننا لن نتمكن في المستقبل من العيش كما فعلنا في الماضي. إن المدى الذي أظهروا فيه بالفعل الكره لروسيا المتجذر يظهر لنا أنكره روسيا، ورغبتهم في تدمير بلدنا، على أيدي الآخرين إن أمكن، هي الشيء الوحيد الذي يحفزهم حقاً. إنهم غير مهتمين ببناء نظام للأمن

الأمن والتعاون في أوروبا تلك الرسالة. ودعا الأمين العام إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة وأكد من جديد أنه لا بديل عن الدبلوماسية. وكانت هناك جهود دبلوماسية عاجلة لإشراك روسيا من خلال عملية وثيقة فيينا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - لم تحضر روسيا الاجتماعات - من خلال صيغة نورماندي ومن خلال مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا.

وماذا كان رد روسيا؟ في هذه القاعة، قال نائب وزير الخارجية الروسي فيرشينين إن المزاعم بأن روسيا ستهاجم أوكرانيا لا أساس لها من الصحة. بعد أربعة أيام، وقع الرئيس بوتين مرسوما يعترف بلوهانسك ودونيتسك ككيانين مستقلين، مما أدى إلى تمزيق اتفاقات مينسك. بعد ثلاثة أيام من ذلك، شنت روسيا غزوها الشامل لأوكرانيا، مما جلب المعاناة للناس في جميع مناطق أوكرانيا وداس على ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد مرور عام تقريبا، لا يزال هذا الغزو مستمرا، دون أي علامة على أن روسيا تعتزم إنهائه. وإذا كانت روسيا ملتزمة بالاتفاقات التي وقعت عليها بحرية، فلماذا حاولت من جانب واحد ضم الأراضي الأوكرانية في انتهاك لتلك الالتزامات؟

سأخبركم، سيدتي الرئيسة، بالدروس التي تعلمناها. كذبت روسيا عندما حذرنا من نيتها مهاجمة أوكرانيا. كانت روسيا تخطط للحرب، بينما دعونا إلى الدبلوماسية ووقف التصعيد. ولا تزال روسيا تؤثر الموت والدمار، بينما يدعو العالم إلى سلام عادل.

باختصار، تتظاهر روسيا مرة أخرى باهتمامها بالسلام، في حين تسعى إلى تبرير عملها العسكري المستمر ضد أوكرانيا. ولذلك، ندعو روسيا مرة أخرى إلى إنهاء غزوها غير القانوني، والانسحاب من أوكرانيا والعودة، بحسن نية، إلى المفاوضات الرامية إلى إقامة سلام عادل ودائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا

للمطالب الرئيسية للأطراف على الجبهات الإنسانية والاقتصادية والأمنية؛ وأقرت وقفا لإطلاق النار، ينص على رحيل المقاتلين الأجانب وسحب الأسلحة الثقيلة، وكل ذلك تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبعث التوقيع على هذه الاتفاقات الأمل في تحقيق السلام والتعايش السلمي بين الأطراف. وبعد ثماني سنوات، تبدد هذا الأمل بسبب الحرب المميتة في أوكرانيا، التي دخلت الآن شهرها الثاني عشر. ويجب إحياء الأمل الذي ولدته اتفاقات مينسك، ويجب تشجيع جميع الأطراف على السعي إلى وقف الأعمال القتالية. وما زلنا مقتنعين بأن السلام والتعايش السلمي ممكنان. ولذلك، نكرر مناشدتنا للأطراف أن تتخبط مرة أخرى بحسن نية بنفس الروح التي سادت عندما تم التوقيع على اتفاقات مينسك، الأمر الذي يتطلب حوارا صريحا بين جميع الأطراف، في إطار الآليات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

لم يفت الأوان بعد لصنع السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل على تحقيق تلك الغاية دون مزيد من التأخير.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ساجديك، على إحاطتهما الإعلاميتين.

دعت روسيا إلى عقد هذه الجلسة لمناقشة الدروس المستفادة من اتفاقات مينسك فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات. وقبل عام من اليوم، اجتمعنا في هذه القاعة لمناقشة اتفاقات مينسك (انظر S/PV.8968). في ذلك الوقت، قامت روسيا ببناء قوة قوامها أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ جندي على حدود أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم التي ضمتها بشكل غير قانوني، مما أدى إلى تأجيج التوترات وإثارة قلق واسع النطاق.

وكانت الرسالة من مجلس الأمن واضحة آنذاك. وعلى الرغم من التحديات، كان لا بد من وقف التصعيد بشكل عاجل والحوار بين جميع الأطراف. وكررت وكيلا الأمين العام ديكارلو وممثلو منظمة

وفي هذا الصدد، دعونا في هذه القاعة مرارا وتكرارا إلى تسوية تفاوضية لهذا النزاع، لأن المبادئ الواردة في دستورنا وفي ميثاق الأمم المتحدة متأصلة بعمق في ثقافتنا السياسية، وتشكل المنارات التي نسترشد بها في علاقاتنا مع الدول الأخرى، حتى في أوقات الصراع.

وفي هذا الإطار، نود اليوم أن نكرر دعوتنا، التي وجهناها في وقت سابق، بأننا، كأعضاء في مجلس الأمن، مكلفين بصون وحفظ السلم والأمن الدوليين، ملزمون بموجب الميثاق بالتعاون ودعم الجهود المبذولة في اتجاه التسوية السلمية للنزاع. علاوة على ذلك، فإن من واجبنا أن نستكشف جميع السبل الممكنة التي ربما تساعد الأطراف على التفاهم. ونعتقد أنه يجب علينا أن نتحلى بالروح والنوايا الحسنة اللتين أدتا إلى توقيع اتفاقات مينسك بين الأطراف وأن نسترشد دائما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

قبل ثماني سنوات اجتمع مجلس الأمن لاتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيد ما يسمى بمجموعة تدابير مينسك. وسمحت الاتفاقات التي وقعها الاتحاد الروسي وأوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٥ بوساطة حاسمة من فرنسا وألمانيا بإنهاء الأعمال العدائية. وعلى الرغم من انهيار اتفاقات مينسك ما زلنا نرى أن من شأن روحها أن تلهم جهدا مجددا نحو التوصل إلى حل سلمي. ومن الضروري أن نناقش كيفية وضع حد لهذا النزاع الذي أزهق أرواحا كثيرة وتسبب في الكثير من الدمار ونجمت عنه خسائر فادحة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وأمن الطاقة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال يشكل خطرا جسيما على الأمان والأمن النوويين في المنطقة والعالم بأسره. وتدين البرازيل استخدام القوة لتسوية أي نزاع دبلوماسي. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز محادثات السلام بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا من خلال وساطة الأمم المتحدة والبلدان الراغبة في المساهمة.

كما نكرر دعوتنا لحماية السكان المدنيين والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني من قبل جميع أطراف النزاع في أوكرانيا.

والأمريكتين، وسعادة السيد مارتن ساجديك، الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمفاوضات مينسك من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، على إحاطتهما الإعلاميتين الهامتين والمنيرتين. وننوه ونرحب بوجود ممثلي أوكرانيا وألمانيا وبيلاروس في قاعة المجلس.

لطالما كانت اتفاقات السلام بين الدول سمة حيوية من سمات العلاقات الدولية لقرون عديدة. ويقضي القانون الحديث للمعاهدات بأن هذه الاتفاقات ملزمة للأطراف، ويجب مراعاتها واحترامها بحسن نية.

وفي هذا السياق، رحبنا باتفاقات مينسك، لا سيما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بوقف فوري وشامل لإطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية، ورصد نظام وقف إطلاق النار والتحقق منه، وبدء حوار بين الأطراف المتضررة، وضمان العفو والصفح، وخطة الإصلاحات السياسية والدستورية.

لقد ولدت أمتنا، موزامبيق، من رحم كفاح طويل من أجل تحرير الشعب وأرضه. وفي هذه العملية، كنا ملزمين بالتفاوض على العديد من الاتفاقات، التي نقلتنا من مرحلة من تاريخنا إلى مرحلة أخرى.

وهذا هو السبب في أن دستورنا الأول، والتعديلات المتتالية التي أدخلت عليه، تبنى سياسة السلام وأعلن رسميا أن:

”موزامبيق تلتزم سياسة السلام، ولا تلجأ إلى القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس“.

وجاء في نفس المادة أن موزامبيق تدافع عن أولوية التوصل إلى حل تفاوضي للنزاعات. ونعتقد أن تلك الأحكام، المكرسة في دستورنا منذ ولادة دولتنا المستقلة في عام ١٩٧٥، تتسجم تماما وكاملا مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمد في سان فرانسيسكو قبل ٣٠ عاما من استقلالنا.

وينص الميثاق في الفقرة ٣ من المادة ٢ على ما يلي:

”يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر“.

الذي يجب تعلمه هو أن روسيا قد اختارت بعدوانها على أوكرانيا إنهاء الحوار والمفاوضات بمفردها. وبالتالي قرر روسيا وحدها تمزيق اتفاقيات مينسك التي يجب أن نتذكر أن هدفها الأساسي كان إعادة دمج مناطق محددة من دونيتسك ولوهانسك تحت السيادة الأوكرانية الكاملة في مقابل المزيد من اللامركزية.

لقد وقعت روسيا وأوكرانيا اتفاقيات مينسك لإنهاء النزاع في دونباس. وكان من الممكن أن يؤدي تنفيذ تلك الاتفاقيات بحسن نية إلى إنهاء العنف، وكانت تنطوي على احتمال التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ولم يكن تنفيذها مهمة سهلة. وأود أن أذكر المجلس بأن فرنسا وألمانيا قد عملتا دون كلل لتعزيز الحوار بين الأطراف الموقعة على تلك الاتفاقيات منذ عام ٢٠١٥ فصاعدا. بيد أنه لا يمكن أبدا استغلال الصعوبات في تنفيذ الاتفاقيات مبررا أو ذريعة لاختيار روسيا إنهاء الحوار بواسطة العنف. أخيرا، أود أن أشير إلى أن البعثة الدولية للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما برحت تراقب الحالة في الميدان منذ ثماني سنوات. وتشير تقاريرها اليومية والبيانات التي سمعناها اليوم إلى أن جميع الاتهامات التي وجهتها روسيا إلى أوكرانيا اليوم ليست سوى محض افتراء.

وإن نضع هذه الحقائق في الاعتبار فليس هذا وقتا للتحليل التاريخي، بل يجب علينا أن نتطلع إلى المستقبل. في الأسبوع المقبل ستقدم أوكرانيا إلى جانب ٥٠ دولة مشاركة مشروع قرار في الجمعية العامة يهدد الطريق لتحقيق سلام عادل ودائم تمشيا مع الميثاق. ويجب أن ندعم ذلك الجهد لتعزيز الحوار وأن نكرر الدعوة إلى إنهاء العمليات العسكرية الروسية. تلك هي مسؤولية جميع الملزمين بالميثاق وبأمن ما يمكننا تحقيقه: السلام.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والسفير مارتن سايدك على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

إن من المؤسف جدا أن نجتمع اليوم لمناقشة الدروس المستفادة من اتفاقيات مينسك في ظل الحرب نفسها التي كنا نأمل جميعا أن

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا والسيد ساديك على إحاطتهما.

لقد طلبت روسيا عقد هذه الجلسة اليوم في محاولة لتبرير ما لا يمكن تبريره بأثر رجعي - غزوها لأوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي يؤيد اتفاقيات مينسك والذي وقعت عليه روسيا. بيد أنه لا شيء يمكن أن يضيف الشرعية على عدوانها هذا. وباستحضارها الماضي تحاول روسيا صرف انتباهنا عن الحاضر - ذلك القتال الضاري على خطوط المواجهة وحجم الخسائر البشرية وقصف البنية التحتية المدنية، علاوة على الانتهاكات الكثيرة التي يرتكبها الجيش الروسي والجهات المساعدة لمجموعة فاغنر. وفي مواجهة أسلوب التضييق الجديد هذا، يجب علينا ألا ننسى الحقائق والقانون.

وتتمثل هذه الحقائق فيما يلي: قبل عام من اليوم، في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢ صرح ممثل روسيا علنا في مجلس الأمن بأن:

”اعتمد مجلس الأمن بالإجماع مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقيات مينسك باعتبارها الأساس القانوني الدولي الوحيد لحل النزاع الأهلي في شرق أوكرانيا“ (S/PV.8968، صفحة ١٠).

وأضاف قائلا إن الشائعات عن تدخل عسكري روسي لا أساس لها من الصحة وأنها ليست سوى نتيجة لجنون العظمة الغربي. ولكن بعد أربعة أيام فقط اعترفت روسيا في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٢ باستقلال ما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين المعلنتين ذاتيا. وبعد أسبوع واحد غزت أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. لذلك اختارت روسيا الحرب بالرغم من جهود التهدئة التي بذلها الرئيس ماكرون والمستشار شولتس في الأيام والأسابيع السابقة.

تلك هي الحقائق، كما أن القانون واضح جدا أيضا. لقد أدان الأمين العام والجمعية العامة على الفور الغزو بوصفه انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. كما أمرت محكمة العدل الدولية روسيا بتعليق عملياتها العسكرية فورا. وفي ذلك الصدد، فإن الدرس الوحيد

أخرى إلى وقف الأعمال العدائية، ونعرب عن دعمنا لجميع الجهود الجادة لإحلال السلام في أوكرانيا.

هناك اليوم أكثر من ١٧,٧ مليون أوكراني بحاجة إلى المساعدة. ولكن حتى قبل عام، كان هناك ٣,٤ مليون شخص - غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال - بحاجة إلى مساعدات إنسانية نتيجة للنزاع. ولا يمكن أن يستمر هذا البؤس. وسننظر جميعاً، خلال الأسبوع المقبل، في تطورات الإثني عشر شهراً الماضية وتكاليف الحرب وآثارها على أوكرانيا والمنطقة والعالم. ويحدونا خالص الأمل في أن يعزز هذا التفكير تجديد العزم على إحلال السلام.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. كما أعرب عن امتناني للسفير سايدك على إحاطته، وكذلك على جهوده لإحلال السلام في أوكرانيا خلال فترة عمله كممثل خاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مفاوضات مينسك.

كان من المقدر لمينسك أن تكون بمثابة مخطط لانفراجة في الأزمة في أوكرانيا، أو كما رآه كثيرون، المسار الوحيد الذي يمكن من خلاله بناء السلام. ولكن بدلاً من أن يكون اتفاقاً بحسن نية لإنهاء الحرب في ذلك الوقت، تحول إلى معضلة، حيث لم يتم تنفيذه بالكامل. في الحقيقة، لقد انتهى الأمر باستخدام روسيا للاتفاق كوسيلة ضغط للحد من سيادة أوكرانيا، وفرض خيارات السياسة الخارجية وإصابة البلد بحالة عجز عن العمل. وعندما لم يعد بإمكانها القيام بذلك، استخدمته كتمويه لما كان سينكشف لاحقاً - ونحن نعرف ما كان ذلك.

لقد كان الكثيرون في ذلك الوقت يخشون الأسوأ، وأثبتت روسيا أنهم كانوا على حق. إن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا لم يبدأ العام الماضي. لقد بدأ في عام ٢٠١٤، مع ضم شبه جزيرة القرم، تلاها تقديم دعم مفتوح للوكلاء الروس في الجزء الشرقي من البلد. وقد أودى ذلك بحياة أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص وألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد والبنية التحتية - وهو نوع الفظائع التي نشهدها منذ ما يقرب من عام الآن في جميع أنحاء أوكرانيا. ويضمن الاتفاق المؤلف من

تمنع اندلاعها. لقد كانت الاتفاقات جهداً مستحقاً وعلى الرغم من أنها لم تصمد في نهاية المطاف، فإنها قدمت بديلاً للنزاع. ومن المؤكد أن الأفضل من المأساة التي حدثت خلال العام الماضي أن تكون هناك عملية تفاوض مستمرة وإن كانت صعبة ومعقدة. وإن نبحت في اتفاقات مينسك عن الدروس المستفادة، نلاحظ أنه لا يمكن اختزال اتفاق ناجح في مجرد نقطة للتكلم، بل يجب رعايته باعتباره كائناً حياً يتنفس ينمو فيه السلام وقادراً على جذب الأطراف وشركائهم فضلاً عن تحويلهم خلال تلك العملية. ونظراً لتضاؤل آفاق مفاوضات السلام لإنهاء الحرب في أوكرانيا يوماً بعد الآخر، يساورنا القلق إزاء احتمال استخلاص الدروس الخاطئة من اتفاقات مينسك.

أولها أن الماضي مقدر مسبقاً. وقد يؤدي تدهور العلاقات بين الأطراف وأصحاب المصلحة في اتفاقيات مينسك علاوة على الحرب في أوكرانيا والتصريحات العامة مؤخراً، إلى أن يستتج البعض أن تلك الاتفاقات كان مصيرها الفشل. وإن رد الفعل هذا أمر مفهوم. بيد أن السنوات الثماني التي انقضت بين التوقيع الأول عليها وانهارها نهائياً تشير إلى وجود رغبة وبذل جهد للحفاظ على الاتفاقات. ومن المؤكد أن الحل الناجح لهذا النزاع الذي يضع إطاراً للسلام المستدام والعدل في أوكرانيا سيعتمد على تصميمه وشموله فضلاً عن الحوافز التي يقدمها.

والأهم من ذلك كله، أنها ستتطلب التزاماً مستمراً من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بتنفيذها والتطور معها.

أما الدرس الخاطئ الثاني فهو اعتبار الماضي تمهيداً. فلا يمكننا أن ندع الاستخفاف بإمكانية التوصل إلى سلام عادل ودائم تسود، حيث إن ذلك من شأنه أن يضيف الشرعية على السعي لتحقيق النصر العسكري بأي ثمن. سيأتي وقت يجب فيه إسكات البنادق. وبالنسبة لنا، هذا الوقت هو الآن. إننا نجتمع اليوم لمناقشة أحدث محاولة لم تتحقق لإرساء السلام وسط تقارير عن تصعيد وشيك. ولنكن واضحين - إن شن هجوم جديد لن يجعل إمكانية تحقيق السلام أكبر. لن يؤدي إلا إلى شن هجوم مضاد، وستستمر دورة العنف البائسة. لذلك ندعو مرة

مواقفنا هنا أو في أي مكان آخر. لا يوجد سوى موقف واضح ومبدئي ضد الحرب وضد العدوان وضد الجرائم وضد انتهاكات القانون الدولي. وكما نعلم جميعاً، فإن العالم متحد في ذلك الموقف في حين تقف روسيا وحدها في هذه القاعة وفي قاعة الجمعية العامة المجاورة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): إن موقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابت وواضح. فينبغي حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، والتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإعطاء الأولوية للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان، ودعم جميع الجهود المفضية للتوصل إلى الحل السلمي للأزمة.

قبل ثماني سنوات وحتى يومنا هذا (انظر S/PV.7384)، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي أيد اتفاقات مينسك بوصفها الوثيقة السياسية الأساسية لحل مسألة شرق أوكرانيا. وللأسف، بعد التوصل إلى الاتفاق، لم يتوقف القتال أبداً. وكانت هناك خلافات مستمرة حول تفسير أحكامه وتنفيذها. وفي الواقع، شهد الوضع الذي كان ينبغي أن يهدئه الاتفاق مزيداً من التصعيد، مما أدى في النهاية إلى نشوب نزاع أوسع نطاقاً.

وبينما نشجب فشل اتفاقات مينسك، لا يمكن لأحد أن ينكر أن التوقيع عليها يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو حل النزاعات والخلافات من خلال الحوار والتفاوض ويتمشى مع الروح الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوصل إلى الاتفاق جديرة بثنائنا اليوم. والدرس المستفاد هنا هو أن جدوى أي اتفاق تعتمد على كيفية تنفيذه. فإن لم يكن بالإمكان ترجمته إلى عمل ملموس بشكل استباقي وبحسن نية، فإن أفضل اتفاق سينتهي به الأمر لأن يكون مجرد قطعة من الورق. ومن ناحية أخرى، لو كان قد تم تنفيذ جميع أحكام اتفاق مينسك بشكل فعال، لما تطورت الأزمة الأوكرانية لتصل إلى ما هي عليه اليوم.

إن الأزمة الأوكرانية، في جوهرها، حصيلة النزاعات الأمنية الأوروبية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوسع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المستمر شرقاً منذ الحرب الباردة. فالسعي لتحقيق الأمن

١٣ نقطة المعروف باسم اتفاقات مينسك أحكاماً رئيسية بشأن مسائل مثل استعادة سيطرة أوكرانيا على حدود دولتها وانسحاب التشكيلات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية والمرتزة. ولم يحدث ذلك أبداً، ولم يحظ الاتفاق بالاحترام مطلقاً. وفي حين يمكن أن ينسب الفضل إلى أوكرانيا في الجهود المبذولة لتنفيذ أكبر قدر ممكن من اتفاقات مينسك، فإن روسيا لم تتعاون. واختبأت وراء دورها كمييسر مشارك، على افتراض أنها لم تكن جزءاً من الاتفاق وغير ملزمة بشروطه، على الرغم من توقيع سفير روسيا لدى أوكرانيا، ميخائيل زورابوف، على الوثيقة. وكان ذلك عائناً كبيراً في تنفيذه. الحقيقة هي أن روسيا لعبت دوراً في كل شيء - العدوان العسكري في ذلك الوقت، والاتفاق نفسه، وعدم تنفيذه. وكانت تسيطر سيطرة كاملة على الجماعات الانفصالية في الميدان.

في الواقع، كانت المشكلة الأكبر ولا تزال هي أنه عندما تريد روسيا شيئاً ما، فإن الاتفاقات لا تعني شيئاً. فهل كانت مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ تعني أي شيء بالنسبة لروسيا؟ وهل تعني معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة المبرمة في عام ١٩٩٧ بين البلدين أي شيء؟ وهل تعني المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة شيئاً؟ وهل تعني قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، أي شيء؟ الحقيقة هي أنها لا تعني شيئاً بالنسبة لروسيا. فلماذا إذا سيكون لاتفاقات مينسك معنى أو ستكون أكثر أهمية؟ لذلك ينبغي ألا يكون مستغرباً بالنسبة لأحد أن العدوان الشامل الذي وقع في شباط/فبراير من العام الماضي لم يكن سوى فصل آخر بنفس قواعد اللعبة.

لا يكاد يمر أسبوع منذ شباط/فبراير من العام الماضي بدون أن نجتمع لمناقشة الوضع الرهيب في أوكرانيا. وفي كل مناسبة نشجب العدوان، وندعو روسيا إلى إنهاء حربها، والتوقف عن ارتكاب الجرائم وترويع المدنيين، وسحب قواتها من أوكرانيا، واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية، والجلوس إلى طاولة المفاوضات بحسن نية بإرادة حقيقية، وليس بأجندة خفية.

وأود أن أختتم بياني بالقول بصوت عال وواضح إنه ليس هناك ولم يكن هناك أي قدر من كراهية روسيا بأي شكل في بياناتنا أو

الاتفاقات المتفاوض عليها لا تتخذ. واتفاقات مينسك ليست المثال الوحيد على ذلك. فقد عانى اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ من انتكاسات كبيرة بسبب انسحاب طرف رئيسي. ولم يتسن بعد إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. وتشهد بعض المعاهدات والاتفاقات الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف الآن انسحاب أطراف منها ويجري انتهاكها وتفريغها من محتواها وإضعافها. وإذا استمر هذا الاتجاه، ستلحق بالعالم أضرار هائلة. وهذا أمر يجب أن نتوخى يقظة كبيرة لمجابهته. وينبغي للبلدان المعنية أيضا إجراء مراجعات جادة ودراسات بشأن هذا الواقع.

يواجه المجتمع البشري تحديات غير مسبقة، ولكن يظل السلام والتعاون الإنمائي والمنفعة المتبادلة مسارات ثابتة تاريخيا لا يمكن وقفها. إن العولمة تجعل قريتنا العالمية أصغر، ولكن العالم كبير بما يكفي لاستيعاب التنمية والتقدم المشتركين لجميع البلدان. وللسعي من أجل بناء مستقبل مشرق للبشرية، يجب على جميع البلدان دعم قضية عادلة من أجل الصالح العام وتعزيز الشمول والتعلم المتبادل والتعايش السلمي والتعاون. ويجب أن يحترم كل منا الشواغل الأمنية المشروعة والمعلقة لبعضنا بعضا، بدلا من التشبث بعقيدة الحرب الباردة أو ممارسة سياسة إقامة التكتلات أو التنافس بين التكتلات أو تشكيل دوائر حصرية صغيرة.

ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى تحقيق التعاون المربح للجميع من خلال الاندماج في العولمة الاقتصادية، بدلا من توقع خسارة الآخرين أو محاولة البقاء في الطليعة بعرقلة تنمية البلدان الأخرى. وينبغي لأي بلد كبير أن يتصرف بطريقة تتناسب مع مركزه وأن يعمل مع الآخرين للحفاظ على علاقات دولية مستقرة، بدلا من وضع مصالحه الخاصة قبل الصالح العام للمجتمع الدولي أو السعي إلى الهيمنة وإملاء رؤيته على العالم بأسره.

إن العالم يقف مرة أخرى عند مفترق طرق تاريخي. وندعو جميع البلدان المحبة للسلام إلى الاتحاد تحت راية الأمم المتحدة وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية وتعزيز روح سيادة القانون من أجل صون الأمن المشترك والنهوض بالتنمية المشتركة وبناء مستقبل مشترك.

المطلق والإقصاء السياسي والضم بالقوة ضد طرف معين هو جوهر سبب المحنة الأمنية في أوروبا. وإذا استمرت أوروبا في تبني هذه العقلية، فإنها، وربما حتى العالم بأسره، ستعلق وسط كم أكبر من الاضطرابات. وندعو روسيا وأوكرانيا مرة أخرى إلى وقف الأعمال العدائية وبدء مفاوضات سلام في أقرب وقت ممكن. كما يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي الجلوس مع روسيا لإجراء حوار شامل ومتعمق على أساس مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. وينبغي أن يناقشوا كيفية بناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام وتحقيق الأمن المشترك.

وفي هذا السياق، ينبغي عدم ادخار أي جهد لمنع محاولات صب الزيت على النار بغية تجنب تصعيد النزاع وتوسيع نطاقه. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن منظمة حلف شمال الأطلسي تزعم، من ناحية، أنها لا تزال تحالفا دفاعيا إقليميا، بينما تسعى، من ناحية أخرى، إلى الوصول إلى ما وراء منطقة دفاعها التقليدية ونطاقها، مما يثير النزاع، ويسبب التوترات، ويؤجج التهديدات، ويشعل العداء، ويعزز الروابط العسكرية والأمنية مع بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ونلاحظ مع القلق أن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي أدلى مؤخرا بالعديد من الملاحظات غير المسؤولة التي لا أساس لها بشأن الحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لقد ارتكب الحلف ما يكفي من الجرائم في جميع أنحاء العالم. ونحث المنظمة على استخلاص الدروس من التاريخ والتخلي عن المفاهيم البالية كتلك التي تجسدها عقلية الحرب الباردة والمواجهة بين التكتلات، وعلى وقف الأعمال الخطيرة المتمثلة في إيجاد أعداء وهميين وزعزعة استقرار أوروبا والتدخل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعوضا عن ذلك، ينبغي لها أن تسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار العالميين، بدلا من أن تكتفي بدور المثير للمشاكل.

إن الامتثال الصارم للمعاهدات الدولية وتنفيذ الالتزامات القانونية بحسن نية هما الشرطان الأساسيان لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وهذا ما نغنيه الممارسة الحقيقية لتعددية الأطراف. وللأسف،

الميثاق. وكان للاتفاقات دور مهم في تهدئة التصعيد. ووافق مجلس الأمن بالإجماع، في جملة أمور، على "مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك". وبالإعتراف باستقلال "جمهوريتي" لوهانسك ودونيتسك "الشعبيتين" في شباط/فبراير ٢٠٢٢ وبشن عدوان عسكري على كامل أراضي أوكرانيا بعدها ببضعة أيام، وضعت روسيا، كما ذكر رئيسها نفسه، نهاية لاتفاقات مينسك. لقد لجأت روسيا إلى العنف على نطاق واسع في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وفي تحد لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن ولدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آليات وخبرات مفيدة في مجالات الرصد وتدابير بناء الثقة والأمن والتحقق. وقدم موظفو بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا على مدى سنوات إسهاما مهما من خلال توفير معلومات موضوعية عن الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الميدان. وأسهمت المنظمة أيضا في تحسين حالة السكان المدنيين بتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى أشد الناس تضررا. وقد أيدت سويسرا دور البعثة ولا تزال مقتنعة بأن خبرتها مهمة.

ولنتذكر أيضا المبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما هدف كفالة الظروف التي تمكن السكان من العيش في سلام حقيقي ودائم وفي مأمن من أي تهديد أو محاولة لتقويض أمنهم. ولذلك، نشجع الالتزام المستمر للمنظمة على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها بسبب الحرب على أوكرانيا. وتؤيد سويسرا تأييدا تاما جهود رئاسة مقدونيا الشمالية للمنظمة.

أخيرا، ندعو روسيا إلى وقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية من دون تأخير. إن روسيا ملزمة باحترام التزاماتها المحددة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وعلاوة على ذلك، يجب كفالة إمكانية الحصول سريعا وبشكل مستدام وبلا عوائق على المعونة الإنسانية في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا، بما في ذلك المناطق المحتلة. ولا تعترف سويسرا بضم الأراضي الأوكرانية الذي

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): استمعت باهتمام شديد إلى الحجج المتعلقة باتفاقات مينسك، ونعم، نحن بحاجة إلى استخلاص الدروس مما حدث وما يحدث لتحقيق السلام المستدام وفقا للقانون الدولي. ومع ذلك، لا يمكن لأي حجة أن تبرر العدوان ولا أن تصرف انتباهنا عن واقع العدوان الروسي على أوكرانيا الذي يهز أساس النظام الدولي الذي بناه العالم على مدى فترة طويلة من العمل الشاق والتضحية. وهذه المحاولة الأحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن بالقوة لا تقوض الأمن في أوروبا فحسب بل الأمن في العالم بأسره. ولذلك، يجب على روسيا، أولا وقبل كل شيء، أن توقف حربها العدوانية فوراً وأن تسحب قواتها بشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والممثل الخاص السابق للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي، السيد مارتن سايدك.

بانضمامنا إلى الأمم المتحدة، اتفقنا جميعا على التقييد بميثاق المنظمة الذي يمثل أحد مبادئه في حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ومن الجوانب الأساسية الأخرى للميثاق فصله الثامن، ولا سيما أهمية عمل المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن. وقد تأسست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٧٥. واتخذت خطوات لتهدئة الأزمة في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال بعثة الرصد الخاصة الموفدة من المنظمة. ثم استجابت بنجاح للنزاع في شرق أوكرانيا الذي بدأ في عام ٢٠١٤ من خلال تيسير تنفيذ اتفاقات مينسك. وشرعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية لضمان استمرار الحوار. وعندما تولت رئاسة المنظمة في عام ٢٠١٤، وبعد ذلك، شاركت سويسرا في جهود بعثة الرصد الخاصة وفي المفاوضات بشأن اتفاقات مينسك وتنفيذها، التي اعتمدت ووقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت تنفيذها، مثلت اتفاقات مينسك محاولة لتسوية هذا النزاع سلميا، على النحو الذي يدعو إليه

بالقذائف التي شنت خلال الأيام القليلة الماضية على أوكرانيا. ونشدد مرة أخرى على الالتزام الدولي للأطراف المتحاربة باحترام وكفالة القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوقات الحرب. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بمبادئ التناسب والتمييز، الضروريين للتخفيف من أثر الحرب على حياة الأبرياء وسبل عيشهم.

إن المعدلات المرتفعة للخسائر البشرية والدمار التي أعقبت الحرب في أوكرانيا تجعلنا مقتنعين بأنه لو تم تشاطر المخاوف المتعلقة بمنطقة دونباس بشكل حقيقي، لما كان النهج المتبع لحلها من خلال تصعيد النزاع، وإنما من خلال وقفه الفوري. ونعتقد أن أي أمل في تجديد روح اتفاقات مينسك سيتطلب كادنى شرط وقف الأعمال القتالية لتشجيع الموقعين والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة على إعادة الالتزام بالالتزامات الناشئة عن مجموعة التدابير لتنفيذ الاتفاقات.

ولذلك، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنكرر ندائنا إلى الدولة المعتدية لوضع حد لأعمالها من خلال الانسحاب الفوري وغير المشروط لقواتها من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً. وما زلنا نعتقد أن مجلس الأمن كان محقاً في تأييده لاتفاقات مينسك بوصفها تسوية لنزاع دونباس، والتي تجاوزتها الآن الحرب الأوسع نطاقاً على أوكرانيا ولا يمكن تحقيقها إلا في سياق الوسائل السلمية حصراً. ولذلك، نحث على مواصلة التزام المجتمع الدولي بحشد كل جهد ممكن لتحقيق تسوية سلمية للعدوان على أوكرانيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام غانا الثابت بدعم احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وفقاً للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أننا نتمسك بموقفنا الثابت المتمثل في عدم الاعتراف بالضم المزعوم لأي أراضٍ أوكرانية.

السيد بيرييس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والسفير مارتن سايدك على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

إن إكوادور، استرشاداً منها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي، لم تعترف ولن تعترف

أعلنته روسيا، والذي يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ونطالب باحترام السيادة الكاملة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والسفير مارتن سايدك على إحاطتهما أمام مجلس الأمن في هذا الصباح.

وننتذكر أننا عندما اجتمع المجلس في ١٧ شباط/فبراير من العام الماضي لمناقشة تنفيذ اتفاقات مينسك (انظر S/PV.8968)، أعربنا في ذلك الوقت عن قلقنا إزاء أحكام الاتفاقات التي لم تنفذ إلى حد كبير، ولكن أيضاً عن الأمل في أن تتم تسوية الأزمة في المناطق الشرقية من أوكرانيا بالوسائل السلمية تعزيزاً للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). واليوم، يمكننا أن نرى أن أي مواصلة للنظر في اتفاقات مينسك أصبحت غير ذات موضوع. وننتذكر جميعاً جيداً أنه بعد أسبوع بالضبط من نظر المجلس في المسألة، تعرضت سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية لهجوم من جارها، الاتحاد الروسي، وجرت بعد ذلك محاولة لضم الأراضي المعنية في أوكرانيا من جانب واحد.

وخلال اجتماع العام الماضي، تحسّرنا أيضاً على ١٤ ٠٠٠ من الأرواح البشرية التي فقدت منذ بداية النزاع في شرق أوكرانيا، فضلاً عن نزوح ٢,٩ مليون آخرين. وبينما نتكلم اليوم، فإن الحالة أسوأ بكثير. ووفقاً لبعض أفضل التقديرات المتاحة، فإن حوالي ١٨٠ جندي روسي ربما يكونون قد لقوا حتفهم نتيجة للعدوان على أوكرانيا، بالإضافة إلى ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ من المدنيين والجنود الأوكرانيين. كما أصيب الكثير من المدنيين الأوكرانيين من غير داع في هجمات روسيا. وتم تسجيل ما يقدر بنحو ٨ ملايين لاجئ في جميع أنحاء البلدان المجاورة، في حين تم تسجيل حوالي ٥,٤ مليون شخص كنازحين داخلياً. وتبين تلك الأرقام أهوال الحرب وعدم جدوى السعي إلى تأسيس مصالح المرء في الخارج من خلال استخدام القوة. وهناك تقارير عن تزايد الخسائر في صفوف المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، وهو ما يساورنا قلق عميق إزاءه، فضلاً عن تدهور الظروف الأمنية والإنسانية الناجمة عن تجدد الهجمات

الأجنبية من أوكرانيا وإلى إرساء وقف لإطلاق النار يمكن أن يمكن من العودة إلى طريق الدبلوماسية، من أجل استعادة السلام، على أساس احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد يينتشا والسفير سايدك على إحاطتهما اليوم.

بالنظر إلى عدد المرات التي تعقد فيها روسيا جلسات المجلس لاجترار روايات الكاذبة عن الماضي، لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان هدفها هو الإقناع أو صرف الانتباه - أي صرف الانتباه عن قنابلها وقذائفها التي تقتل المدنيين الأوكرانيين وتدمر المدن هنا والآن. إن مستوى الاستخفاف وراء عقد جلسة المجلس اليوم مذهل. إن محاولات تشويه التاريخ لا تغير حقيقة أن روسيا مسؤولة عن عدوانها الوحشي والمدمر ضد أوكرانيا. وعلى الرغم من تدريبها وقيادتها للقوات في شرق أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، تسعى روسيا منذ فترة طويلة إلى إخفاء وإنكار دورها في النزاع. ولكن يمكننا الآن أن نرى بوضوح كيف كانت نوايا روسيا النهائية في عام ٢٠١٤. ونرى اليوم نفس تلك النوايا - إخضاع أوكرانيا إخضاعاً كاملاً وعنيفاً وإنكار سيادة واستقلال جارتها وهي دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة.

لقد شاركت روسيا مباشرة في التفاوض على اتفاقات مينسك. ووقع ممثل روسيا على الوثائق الثلاث التي تشكل الاتفاقات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وأكدت روسيا من جديد، خلال مؤتمر قمة رباعية نورماندي في عام ٢٠١٩، أن جميع اتفاقات مينسك الثلاثة لا تزال أساس عملية السلام. غير أنه خلال السنوات الفاصلة بين توقيع اتفاقات مينسك والغزو الروسي الشامل في العام الماضي، لم تنفذ روسيا أيّاً من الالتزامات التي قطعتها. وقوضت روسيا باستمرار وبشكل متكرر الغرض الأساسي من اتفاقات مينسك، وهو إعادة دمج منطقة النزاع بالكامل مع بقية أوكرانيا واستعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وبالنظر إلى ما نعرفه الآن، هل يمكن أن نصدق أن روسيا كانت جادة في الوفاء بذلك التعهد، تماماً مثلما حدث ممثل الاتحاد الروسي

بضم الأراضي بالقوة، كما ذكرنا في عام ٢٠١٤، لدى بداية الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا، الذي أدى إلى احتلال القرم والعنف المسلح في دونيتسك ولوهانسك.

ونحيي اليوم ذكرى مرور ثماني سنوات على اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي أكد فيه المجلس من جديد احترامه الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وفي تلك المناسبة، أعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء العنف في شرق أوكرانيا وأيد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وعلاوة على ذلك، أيد رؤساء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وفرنسا، إلى جانب مستشارة ألمانيا، في إعلانهم لعام ٢٠١٥، مجموعة تدابير مينسك وأعربوا عن اعتقادهم الراسخ بأنه لا بديل عن حل سلمي حصري للحالة. وقبل حوالي ١٢ شهراً، وفي ضوء الحالة في دونباس من ناحية، والتعبئة العسكرية للاتحاد الروسي من ناحية أخرى، دعا المجتمع الدولي الدول إلى إعطاء الأولوية للحوار الدبلوماسي والسياسي في إطار الآليات المنشأة لذلك الغرض، مثل صيغة نورماندي، التي أنشئت في نفس الإعلان الرئاسي.

ومما يؤسف له أن الذكرى السنوية السابعة لاتفاقات مينسك تميزت بإطلاق القذائف وبشن عدوان عسكري جديد وواسع النطاق دفن تلك الاتفاقات. والدروس المستفادة من تلك الجهود الوقائية لم تعلمنا شيئاً جديداً، بل ما هو واضح، وهو أن استخدام القوة من جانب دولة ضد دولة أخرى لا يقوض تنفيذ الاتفاقات فحسب، بل يعوق ويقوض الثقة، وهي أمر أساسي لجهود السلام.

وتلك ليست الاتفاقات الوحيدة التي تم تجاهلها. وطالبت مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تحترم روسيا سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية مقابل تخلي أوكرانيا عن أسلحتها النووية. وإكوادور، بوصفها بلداً يعزز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، لا يسعها إلا أن تبدي القلق إزاء انتهاك هذه الضمانات وتدينه. وأود أن أكرر دعوة وفد بلدي إلى انسحاب قوات الاحتلال

أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والسفير سايدك على إحاطتيهما اليوم.

بعد مرور عام على بدء الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، تؤكد مالطة من جديد دعمها الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وما زلنا ندعو إلى الإنهاء الفوري لهذه الحرب العدوانية والانسحاب الكامل لجميع القوات الروسية من أراضي أوكرانيا. ولكن للأسف، شهدنا بدلاً من ذلك خلال الأسابيع القليلة الماضية هجمات جديدة ومطلقة على كييف ومدن أخرى. ونشدد على أن عدوان روسيا على أوكرانيا يشكل انتهاكاً لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وإهانة للنظام القائم على القواعد وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لا يفوتنا أن نلاحظ أن قرار الاتحاد الروسي الاعتراف بما يسمى بالاستفتاءات في منطقتي دونيتسك ولوهانسك يتعارض مع اتفاقات مينسك التي يريد الاتحاد الروسي التركيز عليها اليوم.

لقد أتاحت اتفاقات مينسك فرصة للحوار وخياراً لتمهيد الطريق لوضع حلول مقبولة بصورة متبادلة لتسوية الخلافات. غير أن تلك الاتفاقات محكوم عليها بالفشل لأن أحد الأطراف اختار تفسيراً انتقائياً. وعلى الرغم من إصرار روسيا على أن دورها في اتفاقات مينسك كان مجرد وسيط، فإنها اختارت طريق العدوان الوحشي ضد أوكرانيا، وهي دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة، ولم تترك مجالاً للجهود الدبلوماسية.

وحتى اليوم، قُتل أو جرح آلاف المدنيين نتيجة للحرب. ومع ذلك، فإن الاتحاد الروسي يزيد من تصعيد العدوان على جارته، مما يجز بأوكرانيا في أزمة إنسانية خطيرة. إن ٤٠ في المائة من سكان أوكرانيا في حاجة ماسة إلى المساعدات، وقد فر قرابة ٨ ملايين شخص إلى البلدان المجاورة وصار ٥,٣ ملايين شخص في عداد النازحين داخلياً أو لم يعد بوسعهم مغادرة المناطق التي ضُمت بشكل غير قانوني. كما أثرت تداعيات الحرب على آلاف الأطفال الأوكرانيين الذين هُجروا ورُحلوا وحُرموا من الحياة التي كانوا يألفونها منذ وقت

مجلس الأمن قبل عام على تصديق أن روسيا لا تنوي مواصلة غزو أوكرانيا؟ وقد سعت الأطراف الأخرى الموقعة على اتفاقات مينسك - ألمانيا وأوكرانيا وفرنسا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - إلى تنفيذ الاتفاقات بحسن نية. وتؤيد الولايات المتحدة جهود صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي فيما تدعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

في شباط/فبراير الماضي، قبل أيام من شن الغزو واسع النطاق لأوكرانيا، أعلن الرئيس بوتين من جانب واحد أن روسيا ستعترف بمقاطعتي دونيتسك ولوهانسك كدولتين مستقلتين. وكان ذلك يتعلق بأراض تقع خارج حدود المناطق الخاضعة للسيطرة الفعلية لروسيا ووكلائها في ذلك الوقت. وأوضح الرئيس بوتين نواياه وازدراءه لميثاق الأمم المتحدة، وكذلك لاتفاقات مينسك. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أعلن الرئيس بوتين ضم نفس مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك، بالإضافة إلى منطقتي خيرسون وزابوريجيا الأوكرانيتين. وشملت تلك المطالبات مناطق لم تصل إليها القوات الروسية حتى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، أدانت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة تلك الأعمال باعتبارها غير قانونية.

لا يمكن اتخاذ القرارات السياسية من خلال فوهات المدافع. وقد دعونا روسيا لسنوات إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك والتفاوض بحسن نية من أجل إنهاء الأعمال العدائية في شرق أوكرانيا، كما فعلت أوكرانيا، لسنوات. ومع ذلك، أظهرت روسيا مراراً وتكراراً تجاهلها لاتفاقات مينسك ولللقانون الدولي. وننضم إلى شركائنا الأوكرانيين في اعتبار أن اتفاقات مينسك صارت باطلة بفعل قرار الرئيس بوتين بشن هذه الحرب غير المبررة ومن دون سابق استقزاز.

في الختام، لا يحتاج المجلس إلى محاضرة أخرى تتطوي على تحريف للتاريخ من الوفد الروسي. ما يحتاجه العالم هو أن توقف روسيا على الفور هجماتها التي لا هوادة فيها على أوكرانيا والشعب الأوكراني وأن تسحب قواتها من أراضي أوكرانيا وتنتهي الحرب الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

مره أخرى اليوم. وكما قلت من قبل، كان لدي دائما انطباع بوجود أمل كبير في تنفيذ اتفاقات مينسك حرقيا واستعداد كبير لذلك وبأن الجميع كانوا مؤيدين لهذا الهدف. كما لاحظت وزير الخارجية الألماني آنذاك، فرانك - فالتر شتاينماير، عندما كان يقدم بالفعل فكرة صيغة شتاينماير خلال أحد اجتماعات صيغة نورماندي. ولا بد لي من القول إنني شعرت شخصيا بأن ذلك قد نبع من إيمان حقيقي بأنه سيساعد في تنفيذ اتفاقات مينسك.

وقد أشارت الممثلة الدائمة لسويسرا في الكلمة التي ألقته اليوم إلى الجهود التي بذلتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ٢٠١٤ - كما فعل الأمين العام المساعد - ولا يسعني إلا أن أؤكد ما قالته. وأرى أنها وضعت جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومختلف رئاساتها في منظورها الصحيح حقا. ففي عام ٢٠١٦، تولت ألمانيا الرئاسة؛ وفي عام ٢٠١٧، كان بلدي، النمسا، رئيسا؛ وفي عام ٢٠١٨، كانت إيطاليا الرئيسة؛ وفي عام ٢٠١٩، تولت سلوفاكيا الرئاسة؛ وفي عام ٢٠٢٠، شهدت بداية رئاسة ألبانيا، ولا يسعني إلا أن أقول إنه قد تكون لدى الانطباع دائما بأن مختلف رؤساء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانوا يدعمون بالفعل الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقات مينسك والمساعدة في إيجاد حل للنزاع في شرق أوكرانيا.

تلك كانت انطباعاتي، وأنا واثق من أن روسيا، بالنظر إلى أنها لم تتعاون مع كل الرئاسة التي عاصرتها فحسب، بل وعلى مر السنين، لا سيما من خلال صيغة نورماندي، قد تكون لديها تصوراتها أو انطباعاتها الخاصة عن موقف المسؤولين الذين عملت معهم وصدقهم. وبذلك نكون مطلعين على انطباع روسيا بالإضافة إلى انطباعي. وأشكر المجلس جزيلا الشكر على إتاحة الفرصة لي للرد على هذا السؤال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سايدك على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للممثل أوكرانيا.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أقر بحضور بقية ممثلي نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي، ويؤسفني أنه

ليس ببعيد. وتدين مألطة بشدة ترحيل الأطفال الأوكرانيين وتأسف للحالة المروعة التي وصل إليها وضعهم نتيجة لقطع روابطهم الأسرية وحرمانهم من حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحياة الأسرية. وتشكل العواقب الوخيمة أيضا حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي يشكلن هدفا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع من جانب القوات الروسية. ولا يمكننا أن نتعاس عن القيام بمسؤوليتنا عن محاكمة مرتكبي تلك الجرائم. ويجب أن تكون المسألة أولويتنا ونؤيد تأييدا تاما جميع الجهود المبذولة في الكفاح من أجل العدالة.

في الختام، نحث الاتحاد الروسي على سحب قواته العسكرية بصورة تامة وغير مشروطة من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا وعلى وقف العدوان والتقييد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للسيد سايدك، الذي قد يرغب في الرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت عليه.

السيد سايدك (تكلم بالإنكليزية): إذا فهمت بشكل صحيح السؤال

الذي طرحه علي الممثل الدائم للاتحاد الروسي، فقد سألني عما إذا كنت قد أدركت عدم رغبة ألمانيا وفرنسا والبلدان الأخرى في تنفيذ اتفاقات مينسك. وردّي على السؤال، إذا كنت قد فهمته بشكل صحيح، هو أنه طوال السنوات التي عملت فيها في منصب، من ٢٠١٥ إلى نهاية ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠، لمست اهتماما شديدا لدى ألمانيا وفرنسا باتفاقات مينسك. إنني لم أكن حاضرا في مينسك في شباط/فبراير ٢٠١٥ وأتصور أن الممثل الدائم لألمانيا سيأخذ الكلمة أيضا، ولكن روايات مسار المداولات في مينسك في شباط/فبراير ٢٠١٥، من جميع المصادر المختلفة التي استمعت إليها والتي تكلمت معها، تفيد بالمشاركة الشخصية المكثفة لمستشارة ألمانيا، أنجيلا ميركل، في جميع المفاوضات في مينسك وفي الصياغة النهائية لاتفاقات مينسك.

وإذا جاز لي أن أشير مرة أخرى إلى اتصالاتي الشخصية مع المسؤولين الفرنسيين والألمان، يسرني أن أرى الممثل الدائم لفرنسا

ستجتاح نيراننا العالم

نيرانا تقطر دما

(تكلم بالإنكليزية)

وينكرنا الموقف الذي يتخذه السفير الروسي تجاه جميع أعضاء المجلس تقريبا وما يستخدمه من عبارات سامة بتلك الأبيات التي كتبها بلوك.

وما فتتنا نردد أنه على الرغم من أن قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) لم يُعتمد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه قد وجه رسالة مهمة جدا من المجلس يطلب فيها من جميع الأطراف، بما فيها روسيا، تنفيذ اتفاقات مينسك. وقد تساءلت في هذه القاعة بالذات قبل ثلاث سنوات (انظر S/PV.8726) عما إذا كنا سنشهد أي فرق إن كان لدى المجلس في عام ٢٠١٥ أسس قانونية لاعتماد وثيقة إلزامية بموجب الفصل السابع؟ وإن كانت الوثيقة ذات طابع قانوني مختلف، فهل كان لذلك أن يوفر سببا مقنعا بما فيه الكفاية لينفذها الاتحاد الروسي؟

ودعونا لا ننسى أن تاريخ اتفاقات مينسك بأكمله، منذ توقيع الوثائق الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عبارة عن قائمة طويلة من الانتهاكات وتجاهل من موسكو لالتزاماتها. فروسيا لم تنفذ قط الفقرة ٤ من بروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، التي تنص على "إنشاء مناطق أمنية في المناطق الحدودية لأوكرانيا والاتحاد الروسي". ولم تنفذ روسيا قط الفقرة ٩ من مذكرة مينسك، التي وقعت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والتي تنص على أن "تخرج جميع التشكيلات العسكرية الأجنبية والمعدات العسكرية، فضلا عن المسلحين والمرتبقة، من أراضي أوكرانيا وأن ترصد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تلك العملية". وأخيرا، تعرضت مدينة ديبالتسيفي الأوكرانية بعد أسبوع من توقيع وثيقة مينسك الثالثة، التي تتألف من حزمة من التدابير، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، لهجوم مكتمل الأركان واحتلتها القوات الروسية النظامية ووكلاؤها. وتلك مجرد بضعة أمثلة على كيفية انتهاك روسيا

لا يزال مسموحا لوفدهم بإقحام مبادرات من قبيل جلسة اليوم على مجلس الأمن. فقد درجوا على الدعوة إلى عقد جلسات للمجلس بمناسبة الذكرى السنوية للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المتخذ في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥. ومع ذلك، لم يكن هدفهم أبدا أن يناقشوا تنفيذ اتفاقات مينسك بحسن نية. فبدلا من ذلك، اختاروا نشر رواياتهم الدعائية - تلك الشعارات التي لا تتغير على مر السنين والتي تغيد بأن روسيا لم تكن طرفا في الاتفاقات وأن تنفيذها كان مسؤولية أوكرانيا وحدها.

وفي الجلسة المنعقدة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١ (انظر S/2021/159)، ذهب ممثل روسيا إلى أبعد من ذلك في محاولاته لإيجاد واقع مواز، حين قال حرفيا إن "أوكرانيا احتلت أوكرانيا". ومع ذلك، أكد لنا الوفد الروسي كل عام التزام موسكو بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع استنادا إلى اتفاقات مينسك. وأود أيضا أن أنعش ذاكرة المجلس وأذكر الجميع بما قاله نائب وزير خارجية روسيا عن اتفاقات مينسك في جلسة المجلس التي انعقدت قبل عام بالضبط في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢ إنه "لا بديل عن تلك الوثيقة الهامة بالنسبة لأوكرانيا" (S/PV.8968، الصفحة ١٠). وبعد أربعة أيام، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٢، وأدت روسيا اتفاقيات مينسك بوحشية وعمد عندما اعترف بوتين بما يسمى باستقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

وأذكر السيد سايدك جيدا منذ فترة عملي في كييف. فقد حضرت معه اجتماعات عديدة، وبوسعي أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أنه بذل قصارى جهده لتعزيز تنفيذ اتفاقات مينسك على أكمل وجه ممكن. ويؤسفني بشدة أن ممثل روسيا استخدم هذه اللغة العدوانية لمهاجمته بشأن هذه المسألة. بيد أن هذا لا يفاجئني. نحن في الشهر الثاني عشر من الغزو الروسي، ومن المفارقة أن يذكرني ذلك بأبيات أحد أشهر شعراء روسيا، ألكسندر بلوك، الذي كتب، قبل أن يصاب بخيبة أمل من انقلاب البلاشفة، قصيدة عنوانها "الاثنا عشر"، وسأقرأ عليكم جزءا منها باللغة الروسية:

(تكلم بالروسية)

"فلتموتوا بحزنكم أيها البرجوازيون"

الاتفاقات مينسك فور توقيعها تقريبا، وقد مهدت كل تلك الانتهاكات الطريق لقرار بوتين النهائي بغزو أوكرانيا.

لقد غادر السفير نينزيا الجلسة. ومع ذلك، أود أن أشاطركم انطباعي عنه هنا اليوم.

في المرة الأخيرة التي بدا فيها مبعوث بوتين متوترا ويائسا في المجلس كما بدا اليوم شنت روسيا الغزو بعدها ببضعة أيام. هذه مجرد أمثلة قليلة على كيفية انتهاك روسيا، كما قلت، للاتفاقات.

وهذا النهج المدمر الذي تتبعه روسيا كان قد أعاد التأكيد عليه فلاديسلاف سوركوف، المساعد الرئيسي لبوتين وقت توقيع اتفاقات مينسك، فهو أقر بأنه أثناء عمله على اتفاقات مينسك كان ينطلق من الفهم بأنه لا ينبغي تنفيذها. أنا مندهش من أن موسكو لا تملك السيطرة على سوركوف في الوقت الحالي، عشية هذه الجلسة.

إلا أنني غير مندهش من أن الممثل الروسي، كالعادة، يسرف في التلاعب باقتباسات من مسؤولين أجانب. لقد حان الوقت لنقول له الحقيقة. حان الوقت للاعتراف بالحقيقة. الحقيقة هي أن بوتين أثبت بشكل قاطع ونهائي أنه من المستحيل التفاوض معه. إن تقويض روسيا المستمر لاتفاقات مينسك والإجهاز عليها نهائيا يجعلان ذلك أمرا شديدا للوضوح.

قرار بوتين بشأن الغزو الشامل قد أصبح الود الخشبي الذي رشقه مصاص الدماء في نفسه بشكل انتحاري. ولذلك ندعو القوى الصالحة في روسيا، إن وجد أي منها، للعودة إلى رشدها وإجبار بوتين على تنفيذ مطالب الجمعية العامة بالتوقف الفوري عن استخدام القوة وسحب القوات العسكرية الروسية من أوكرانيا. يجب على الديكتاتور أن يستسلم وأن يعود إلى الوضع السابق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تسانايزين (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم في مجلس الأمن اليوم بشأن هذا الموضوع المهم. وقبل أن أبدأ، أود أن أشكر الأمين العام

بعد الاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم وأجزاء من شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤، كما ذكر العديد من الممثلين اليوم، التزمت ألمانيا وفرنسا بإيجاد حل سلمي للنزاع بصيغة نورماندي، بالاشتراك مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وقد تمكنا في وقت لاحق من التوصل إلى اتفاقات مينسك، والتي كما ذكر العديد من المتكلمين قد أيدتها مجلس الأمن بالإجماع من خلال القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). لقد خفضت تلك الاتفاقات مستوى العنف إلى حد كبير ووضعت خارطة طريق نحو حل سياسي، ولكنه كان دائما حلا سياسيا على أساس النظام الدستوري والسلامة الإقليمية لأوكرانيا.

وقد أعرب أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم الاتحاد الروسي، عن دعمهم المستمر للاتفاقات. وكما ذكر مرات عديدة اليوم، اجتمع المجلس قبل عام بالضبط (انظر S/PV.8968). وقد اقتبس العديد من المتكلمين من نائب وزير الخارجية فيرشينين، وسأقتبس أنا منه أيضا. لقد قال بعد تلك الجلسة:

”لقد كررنا [الاتحاد الروسي] في هذه الجلسة بحزم شديد التزامنا بوقف التصعيد والحل السلمي لهذه الأزمة، مرة أخرى على أساس اتفاقات مينسك. ... أعتقد أن الوقت قد حان لشركائنا في العواصم الغربية لوقف هذه الهستيريا حول نوايا روسيا في المنطقة“.

نحن نعرف ما حدث بعد ذلك. فبعد أسبوع واحد فقط شنت روسيا حربها العدوانية.

وإذا أردنا حقا اليوم أن ننظر إلى الوراء، فاسمحوا لي أن أشدد على نقطة واحدة فقط. على مدى قرابة ١٠ سنوات لم تدخر أوكرانيا وفرنسا وألمانيا جهدا لإيجاد طريق سلمي ودبلوماسي للتقدم بما يتماشى مع اتفاقات مينسك. وأود أن أشكر السيد ساجديك على توضيحاته فيما يتعلق بدوافع بلدي وفرنسا. كما أشكره على كل جهوده من أجل تنفيذ تلك الاتفاقات.

الأمم المتحدة، ويجب أن يتوقفا فوراً. يجب على القوات الروسية الانسحاب الآن. وقبول هذا الخرق لميثاق الأمم المتحدة كنقطة انطلاق للمفاوضات لن يكون سوى التخلي عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. سندخل عالماً تصنع فيه القوة الحق، وسيعيش كل واحد منا في خوف دائم من جارنا الأكبر.

ونعتقد أن هناك حقيقة في هذه القصة، وهذه الحقيقة بسيطة: لقد شنت روسيا حرباً عدوانية على أحد جيرانها، والذي هو عضو مؤسس في الأمم المتحدة. وهي تواصل انتهاك المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا.

ووقف هذه الحرب هو بالمثل أمر بسيط. إننا نحث روسيا على الامتنثال للأمر الملزم الصادر عن محكمة العدل الدولية، ووقف الأعمال القتالية وسحب قواتها. ونحث روسيا على الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها بوصفها عضواً في مجلس الأمن والتقييد بميثاق الأمم المتحدة. فهذا هو السبيل الوحيد لجهود دبلوماسية ذات مغزى. وبلدي على استعداد لدعم جميع هذه الجهود الرامية إلى إيجاد نهاية لهذه الحرب المدمرة التي اختارتها روسيا وصنعتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): قبل ثماني سنوات، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ في مينسك، وبعد مفاوضات مطولة، تم التوقيع على اتفاق بشأن حزمة من التدابير تهدف إلى تنفيذ اتفاقات مينسك. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بشأن أوكرانيا، والذي دعا فيه جميع الأطراف إلى كفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك الثانية، بما في ذلك وقف الأعمال القتالية المنصوص عليه فيها.

كانت النتيجة التي طال انتظارها للمفاوضات في العاصمة البيلاروسية هي أن تصبح الأساس لعملية السلام في أوكرانيا. وسكان دونباس التي طالعت معاناتها، وأوروبا الشرقية بأكملها، وربما العالم بأسره بدون مبالغة، قد صدقوا وعود السياسيين والدول الضامنة للاتفاقات.

لقد سعت الاتفاقات إلى وقف إراقة الدماء والتوصل إلى حل سياسي، في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي واستعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وبالتالي فإن تحريف روسيا المستمر لكلمات مستشارتنا السابقة للإيحاء بأن ألمانيا لم تكن تريد حلاً سلمياً هو ببساطة أمر سخيف.

وعلى الرغم من الانتكاسات وانعدام الثقة بين موسكو وكيفيف، حافظت ألمانيا وفرنسا على استمرارية العملية، لكن روسيا جعلت من المستحيل على الدبلوماسية أن تنجح. روسيا هي التي شنت حرباً عدوانية غير مبررة على كل أوكرانيا؛ وروسيا هي التي اعترفت بالكيانات الانفصالية التي صنعتها هي بنفسها في شرق أوكرانيا؛ وهي بالطبع محاولة غير قانونية من روسيا لضم أراضٍ أوكرانية، بدءاً من شبه جزيرة القرم - وهو ضم لم نعترف به ولن نعترف به أبداً.

أين نقف اليوم؟ يشاطر بلدي رغبة المجتمع الدولي في تحقيق السلام. وبغية إنهاء الحرب العدوانية الروسية والاحتلال الوحشي لجزء من أوكرانيا في أقرب وقت ممكن فإن ألمانيا تؤيد أوكرانيا في الاستخدام الكامل لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، تمشياً مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نبقى جميع القنوات الدبلوماسية مفتوحة للعمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بصيغة السلام التي وضعها الرئيس زيلينسكي، والتي تأخذ في الاعتبار أيضاً سائر التداعيات العالمية للعدوان الروسي، مثل التأثير على الأمن الغذائي وأمن الطاقة. ونأسف بشدة لأن روسيا لا تبدي أي استعداد على الإطلاق للدخول في مفاوضات سلام جادة. بل على العكس من ذلك، تصور الحكومة الروسية استيلاءها غير القانوني على الأراضي في أوكرانيا على أنه نهائي وأن القبول بهذا الاستيلاء على الأراضي هو شرط مسبق لمحادثات السلام.

لقد كان الأمين العام والأغلبية الساحقة في الجمعية العامة واضحين بشأن تلك النقطة: إن حرب روسيا العدوانية والضم غير القانوني للأراضي الأوكرانية يشكلان انتهاكاً واضحاً وصارخاً لميثاق

وفيما يتعلق بالرد الموجز الذي قدمه السيد سوركوف والذي أشير إليه للتو، على الرغم من أنني لن أتطرق إلى تفسير معناه، فإنني فقتهه بطريقة مختلفة تماما عن ممثل أوكرانيا. وعلى عكس ممثل أوكرانيا، لن أستخدم بالأدب الكلاسيكي بل بشيء أكثر تواضعا. تذكرني جميع التعليقات التي ذكرتها بعبارة مكتوبة على ملصق صدام سبارت رأيت ذات مرة في نيويورك قبل بضع سنوات. أعتقد أنه يجسد تماما الموقف تجاه هذه الأنواع من المسؤولين. وهو ينص على:

(تكلم بالإنكليزية)

”بعض السياسيين مثل الحفازات. يجب تغييرها مرارا،

ولنفس السبب“.

(تكلم بالروسية)

وتؤكد البيانات التي استشهدت بها أنفا أن السياسيين رفيعي المستوى، حتى وإن لم يعودوا في تلك المناصب، كذبوا على شركائهم في المفاوضات وعلى شعوبهم وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ولا يهم متى كذبوا، سواء كان ذلك قبل ثماني سنوات أو اليوم، أو ما إذا كان ذلك مبنيا على مصالحهم الشخصية قصيرة الأجل أو الحالة السياسية المتطورة. النقطة الأساسية هي أنهم كذبوا. فلماذا لا يقيم أعضاء مجلس الأمن الحاليون حالات الاعتراف الطوعي هذه تقييما سليما؟ فلديهم السلطة للقيام بذلك. لماذا يظلون صامتين؟ هل صوتنا لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حتى يمكنهم التزام الصمت في مثل هذه الحالات؟ وبالمناسبة، لماذا لا يفعلوا ذلك في الاستئناف المقبل للدورة الطارئة للجمعية العامة، أو في جلسة أخرى لمجلس الأمن، حيث ربما يمكنهم دعوة أو إقناع المسؤولين الذين ذكرتهم لمحاسبتهم؟ فعاجلا أم آجلا سيتعين عليهم أن يخضعوا للمساءلة على أفعالهم وكلماتهم، إن لم يكن في محكمة أو هيئة قضائية حقيقية فعلى الأقل يحكم عليهم التاريخ.

وبدلا من ذلك، سيقدّم إلى الجمعية العامة مشروع قرار آخر يتهم الاتحاد الروسي بالعدوان، ولا يتضمن كلمة واحدة عن الأسباب

التنفيذ المسؤول للاتفاقات في الممارسة العملية كان من الممكن أن يضع عملية السلام في أوكرانيا على مسار مستقر وإيجابي. لم يحدث ذلك. نعلم جميعا هذا الأمر، وقد صار من الماضي الآن. والواقع أنه بات واضحا تماما اليوم أنه لم يكن من الممكن أن يحدث. بعد ثماني سنوات، تعلن كل من قيادة أوكرانيا والقادة السابقون للبلدان الغربية بشكل صريح ليس فقط أن اتفاقات مينسك قد تم توقيعها رسميا دون أي نية أصلية لتنفيذها، ولكن أيضا أن عملية التفاوض برمتها تُستخدم فقط من أجل القيام بالاستعدادات العسكرية لحل النزاع بالوسائل المسلحة. وقال أحد رؤساء الحكومات:

”كانت اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٤ محاولة لمنح أوكرانيا

الوقت؛ كما استغلت أوكرانيا ذلك الوقت لتصبح أقوى، كما ترون اليوم. فأوكرانيا ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ليست أوكرانيا اليوم. وأشك كثيرا في أنه كان بإمكان دول منظمة حلف شمال الأطلسي أن تفعل في ذلك الوقت ما تفعله الآن لمساعدة أوكرانيا“.

وكتب صانع سلام بارز آخر تصادفت مشاركته في عملية التفاوض في مسنك:

”لقد عززت أوكرانيا إمكاناتها العسكرية، منذ عام ٢٠١٤. إنها مختلفة تماما. إنها دُرِّبَتْ وَجُهِّزَتْ بشكل أفضل. إن ميزة اتفاقات مينسك أن أعطت الجيش الأوكراني هذه الفرصة“.

وقال رئيس سابق وعد بإحلال السلام في أوكرانيا وصدقه الشعب الأوكراني في ذلك الوقت في مقابلة:

”هل تعرف كيف نجحت اتفاقيات مينسك؟ لقد منحت أوكرانيا ثماني سنوات لبناء جيش واقتصاد وتحالف عالمي مؤيد لأوكرانيا ومناهض لبوتين“.

وأضاف الرئيس الحالي لأوكرانيا، في مقابلة أجريت معه مؤخرا، اللسة الأخيرة على التعليقات التي ذكرتها للتو بالإشارة إلى أن اتفاقات مينسك ما كان لها أن تنفذ على الإطلاق بسبب نوع من ”الخطأ المتعمد“، مما يؤكد فعليا أن حكم الإعدام لعملية السلام في أوكرانيا قد صدر قبل وقت طويل من النزاع المسلح الشامل.

سلوفينيا ترشيحها لنفس المقعد، على الرغم من أنها قدمت أصلاً ترشيحها في عام ٢٠١٧ لتمثيل المجموعة للفترة من ٢٠٤٢ إلى ٢٠٤٣. وأمل أن يدرك الجميع جيداً أن ذلك لم يكن قراراً سيادياً لسلوفينيا، وأننا لا نحقد عليها. لكنني أعتقد أن الدافع السياسي لمثل تلك الخطوة المناهضة لبيلاروس لا بد من أن يكون واضحاً للجميع.

هل نحن خائفون من خسارة الانتخابات، بالنظر إلى حجم الحملة المناهضة لبيلاروس؟ لا، نحن لسنا كذلك. وحتى لو خسرننا، سنفعل ذلك بكرامة، ونحن ممتنون للبلدان التي أبدت بالفعل دعمها لنا. ولا يسعني إلا أن أؤكد للمجلس أننا إذا انتخبنا، سنتبع سياسة مبدئية ومستقلة ومسؤولة ونزيهة. وغالباً ما يتهم الناس بيلاروس بأداء دور المشارك في الاعتداء. إنها نفس "الدول المحبة للسلام" التي تملك الجسارة لإلقاء اللوم علينا، بينما تغرق أوكرانيا بالأسلحة الفتاكة وتفعل كل شيء لضمان استمرار موت أكبر عدد ممكن من الناس لأطول فترة ممكنة.

لقد بذلت بيلاروس بالفعل جهوداً ضخمة لحل النزاع في أوكرانيا ولا تزال مهمتها بإخلاص بإنهائه سلمياً في أقرب وقت ممكن. وقد أجاب الرئيس ألكسندر لوكاشينكو بشكل شامل على أسئلة أعضاء وسائل الإعلام، في مقابلة أمس معهم، حول المسائل الراهنة والأهم في الوقت الحالي. أحث الجميع على قراءة المقابلة نفسها، وليس المقالات أو التعليقات عليها أو تفسيراتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

الحقيقية للنزاع الحالي - تدمير سكان دونباس لمدة ثماني سنوات وإحياء النازية في أوكرانيا والجهود النشطة التي يبذلها الغرب لتحويل أوكرانيا إلى معادية لروسيا. واليوم، وقبل أسبوع من انعقاد الدورة الطارئة، يمكنني القول أن جمهورية بيلاروس لن تشارك في ذلك المشهد. ولكننا سنصوت معارضين مشروع القرار ما لم يعدل مسبقاً ليشمل على وجه التحديد فترة تدين بأشد العبارات أعمال المسؤولين الذين اقتبست منهم من فوري.

وقد ذكر أحد المتكلمين في وقت سابق مذكرة بودابست. ومن باب الاحتياط فقط، أود أن أذكر بأن الوثيقة لا تتعلق بأوكرانيا فقط، بل كذلك ببيلاروس. إنها تلزم الموقعين عليها بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية قسرية ضد البلدان التي تخلت طواعية عن أسلحتها النووية، بما فيها بيلاروس. وأعتقد أن الجميع هنا يدركون جيداً حرب العقوبات الاقتصادية الواسعة النطاق التي يشنها الغرب بشكل جماعي ضد بيلاروس ومحاولاته خلق بلدنا اقتصادياً وسياسياً، في انتهاك لمذكرة بودابست. وقد وصلنا إلى درجة تشن فيها هذه الحرب، منذ بعض الوقت كذلك، على منبر الأمم المتحدة. وأود أن أعطي مثالا ملموساً - وبالمناسبة، يمكن لأي بلد أن يجد نفسه في هذه الحالة. فكما هو معروف جيداً، قدمت بيلاروس في عام ٢٠٠٦ ترشيحها كعضو منتخب غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥. وستجرى الانتخابات الخاصة بذلك في ٨ حزيران/يونيه. ولمدة ١٥ عاماً، كانت بيلاروس المرشح الوحيد لتمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية لتلك الفترة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، قدمت